التوزيع: محدود

ED/BIE/CONFINTED 48/5
جنيف، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
الأصل: فرنسي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المؤتمر الدولي للتربية

الدورة الثامنة والأربعون

مركز المؤتمرات الدولي في جنيف
٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

"التعليم الجامع: طريق المستقبل"

الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية

الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن
الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية

نحن، وزراء التربية ورؤساء الوفود والمندوبين من ١٥٣ دولة عضواً، المجتمعين في الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (جنيف، ٢٥- ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨) قمنا، إلى جانب ممثلين عن ٢٠ منظمة دولية حكومية و٢٥ منظمة غير حكومية ومؤسسات وغيرها من معاهد المجتمع المدني، بالمشاركة في نقاشات بناءة ومحفزة حول موضوع "التعليم الجامع: طريق المستقبل".

ومع اختتام أعمالنا، ذكّر المشاركون بالمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنّ لكل شخص الحق في التعلم. ونحن نؤكد أيضاً أنّ التعليم الجامع الجيد أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

ونوافق على أنّ الحكومات، على غرار جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، تضطلع بدور مهم في توفير التعليم الجيد للجميع، وبالتالي ينبغي لها أن تعترف بأهمية وضع مفهوم واسع النطاق للتعليم الجامع يكون قادراً على تلبية مختلف احتياجات جميع الدارسين ويكون في الوقت نفسه ملائماً ومنصفاً وفعالاً.

وتشير كل التوقعات إلى أنّ الأزمة المالية التي يشهدها العالم سيكون لها أثرٌ غير متناسب على الفقراء وهم الأشخاص الأقل مسؤولية عن الوضع الراهن. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على أهمية التعليم الجامع فى خفض الفقر وتحسين الصحة والمداخيل وسبل العيش. وبالتالي، بالرغم من الأزمة المالية الحالية في العالم، نشدد على وجوب إيلاء تمويل التعليم الأولوية القصوى وألا تكون هذه الأزمة المالية وسيلةً لتبرير خفض الموارد المخصصة للتربية على المستويين الوطني والدولي.

واستناداً إلى نتائج الاجتماعات التحضيرية التسعة والمؤتمرات الإقليمية الأربعة التي نظمها المكتب الدولي للتربية التابع لليونسكو حول التعليم الجامع، ووفقاً للنتائج الصادرة عن الجمعيات العامة ومناقشات حلقات العمل التي نُظمت خلال هذا المؤتمر، ندعو الدول الأعضاء إلى اعتماد نهج التعليم الجامع عند وضع السياسات التربوية وتنفيذها ورصدها وتقييمها كوسيلة لتسريع تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع، والمساهمة أيضاً في إنشاء مجتمعات أكثر شمولية. وتحقيقاً لذلك، من الممكن اعتبار مفهوم التعليم الجامع الموسّع على أنه مبدأ توجيهي عام يرمي إلى تعزيز التعليم للتنمية المستدامة والتعليم مدى الحياة ***للجميع*** وحصول جميع شرائح المجتمع على فرص متساوية في التعليم من أجل تنفيذ مبادئ التعليم الجامع.

وبالتالي، **نوصي** الدول الأعضاء بما يلي:

أولاً- النهوج والنطاق والمضمون

١- الاعتراف بأن التعليم الجامع هو عملية طويلة الأجل ترمي إلى توفير التعليم الجامع للجميع، من خلال احترام التنوع ومختلف الاحتياجات والقدرات وخصائص وتوقعات الطلاب والمجتمعات المحلية، والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز.

٢- التصدي لانعدام المساواة الاجتماعية ومستويات الفقر على أنهما من الأولويات إذ يشكلان عوائق هامة أمام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالتعليم الجامع، والتطرق إلى هذه المشاكل في إطار السياسات المشتركة بين القطاعات.

٣- ترويج الثقافات والبيئات المدرسية المكيفة مع الطفل والمؤاتية من حيث التعليم الفعال والدامجة لجميع الأطفال، والصحية والحمائية والمتنبهة لمسألة المساواة بين الجنسين وتشجيع الدور النشط للمتعلمين ومشاركتهم، هم وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية.

ثانياً- السياسات العـــامة

٤- جمع واستخدام البيانات ذات الصلة بالمستبعدين من كافة الفئات من أجل تحسين السياسات والإصلاحات التربوية الرامية إلى إدماجهم وتطوير آليات وطنية للرصد والتقييم.

٥- اعتبار التصديق على جميـــع الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالشمولية أمراً حصيفاً، ولاسيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تم اعتمادها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٦- تشجيع التربية آخذين بعين الاعتبار المصلحة العامة، وتعزيز الوسائل التي تتمتع بها الحكومات لتوجيه النمو المستدام للتعليم الجيد وتنظيمه وضمان متابعته بشراكة وثيقة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٧- وضع سياسات توفر دعماً تعليمياً لمختلف فئات الدارسين لتسهيل تطورهم في المدارس العادية.

٨- اعتبار التنوع اللغوي والثقافي في قاعات الصف مورداً قيّماً وترويج استخدام اللغة الأم خلال السنوات الأولى من الالتحاق بالمدرسة.

٩- تشجيع الجهات الفاعلة في مجال التربية على تصميم أطر منهجية فعالة منذ الطفولة في الوقت الذي يتم فيه اعتماد نهج مرن من أجل تكييف الاحتياجات والأوضاع على المستوى المحلي وتنويع الممارسات التربوية.

ثالثاً- النظم والروابط وعمليات الانتقال

١٠- ضمان مشاركة واستشارة جميع الجهات الفاعلة في عمليات صنع القرار، حيث أن المسؤولية العامة لترويج الشمولية تشمل التزاماً نشيطاً من جانب جميع الجهات الاجتماعية والحكومة التي تؤدي دوراً رائداً وتنظيمياً بما يتماشى مع تشريعاتها الوطنية حيثما تدعو الحاجة.

١١- تعزيز الروابط بين المدارس والمجتمع بشكل يمكّن العائلات والمجتمعات المحلية من المشاركة والمساهمة في عملية التعليم.

١٢- إعداد برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل ترويج الشمولية، بالإضافة إلى عمليات الكشف والتدخل المبكر ذى الصلة بالنمو الكلي للطفل.

١٣- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل ضمان نفاذ أكبر لفرص التعليم، لاسيما في المناطق الريفية والنائية والمحرومة.

١٤- توفير إمكانية الحصول على تعليم غير نظامي ذى نوعية عالية يؤدي إلى الاعتراف الرسمي بالكفايات المكتسبة في سياق التعليم غير الرسمي.

١٥- تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الأمية كآلية للشمولية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الدور الذي يضطلع به الأهل المتعلمون في تربية أولادهم.

رابعاً- الدارسون والمعلمون

١٦- تعزيز دور المعلمين من خلال العمل على تحسين وضعهم وظروف عملهم ووضع آليات تسمح بتعيين المرشحين الملائمين واستبقاء المعلمين المؤهلين المدركين لمطالب التعلم المختلفة.

١٧- تدريب المعلمين من خلال تزويدهم بالمهارات والمواد المناسبة لتدريس مختلف فئات الطلاب وتلبية احتياجات التعلم لديهم من خلال وسائل كالتنمية المهنية على مستوى المدرسة، والتدريب الأولي حول الشمولية، والتعليم المعني بالتطوير ومواطن القوة التي يتمتع بها كل متعلم.

١٨- دعم الدور الاستراتيجي للتعليم العالي في التدريب قبل الخدمة والمستمر للمعلمين حول ممارسات التعليم الجامع من خلال توفير الموارد الملائمة.

١٩- تشجيع البحوث الابتكارية المعنية بعمليتي التعليم والتعلم المرتبطة بالتعليم الجامع.

٢٠- تزويد مديري المدارس بالمهارات اللازمة للاستجابة بفاعلية لمختلف احتياجات جميع المتعلمين وترويج التعليم الجامع في مدارسهم.

٢١- الأخذ في الاعتبار حماية المتعلمين والمعلمين والمدارس أثناء فترات الصراعات.

التعاون الدولي

٢٢- الاعتراف بالدور الرائد لليونسكو في مجال التعليم الجامع وذلك من خلال:

- ترويج تبادل ونشر أفضل الممارسات؛
- توفير المشورة، عند الطلب، إلى البلدان حول كيفية تطوير وتنفيذ السياسات المعنية بالتعليم الجامع؛
- تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب لترويج التعليم الجامع؛
- تشجيع الجهود المبذولة لزيادة الموارد المخصصة للتعليم على المستويين الوطني والدولي.
- بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الأقل نموا والبلدان التي تعاني من صراعات على تنفيذ التوصيات.

٢٣- الطلب من المنظمات الدولية الأخرى أن تدعم أيضاً الدول الأعضاء في تنفيذ هذه التوصيات حسب مقتضى الحال.

٢٤- نشر الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها بالإجماع الجهات الفاعلة والشركاء في المجتمع التربوي الدولي في اختتام الدورة الثامنة والأربعين من المؤتمر الدولي للتربية، من أجل استلهام سياسات التعليم الجامع المستحدثة والشاملة، وتوجيهها ودعمها وتطويرها.